



Vocational Education in Palestine: Challenges of the Present and Prospects for Development

Mahmoud Hussein Al-Ajouri ^{1*}, Riham Ali Salah ², Kafayah Hashem Arbas ³

^{1,2,3} PhD Students, Al-Quds Open University, Palestine

التعليم المهني في فلسطين.. تحديات الواقع وآفاق التطوير

محمود حسين العجوري ^{1*}، رهام علي صلاح ²، كفایه هاشم عرباس ³

³ طلاب دكتوراه، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

*Corresponding author: mahmoudalajjoury@gmail.com

Received: May 14, 2025

Accepted: September 05, 2025

Published: October 09, 2025

Abstract:

The current study aimed to identify the importance of vocational education in Palestine, the most prominent challenges facing vocational education in Palestinian schools, and to arrive at some educational measures and proposals to address these challenges. The researchers used the qualitative approach by analyzing the literature and previous studies specialized in the subject, and the interview to answer the study questions, and present recommendations and proposals. The study population consisted of all teachers, male and female, numbering (1505) teachers, in government schools in Palestine in the education directorates (Qalqilya, Jenin, Salfit, South Hebron, Jerusalem). The study sample was chosen intentionally and consisted of (25) teachers, male and female.

The study results showed that vocational education is of great importance in improving the quality of educational outcomes, enhancing life, practical, technical, professional and entrepreneurial skills, and building a productive and independent Palestinian economy. The study also revealed some advice that can be presented to educational policy makers and decision-makers to improve community culture around vocational education and enhance student interest in it, such as strengthening the role of the media and awareness campaigns, strengthening community and private sector partnerships, providing clear paths for vocational education, developing the role of vocational guidance in schools, and conducting more periodic studies and research to evaluate and develop educational policies regarding vocational education. The study also revealed some challenges facing vocational education in Palestinian schools related to the failure of curricula to keep pace with developments and the labor market, weak qualification of specialized cadres, society's stereotypical and inferior view, limited financial and technical resources, and the absence of effective and early vocational guidance. The study reached some educational and practical measures necessary to advance vocational education in Palestinian schools, including developing curricula to suit market needs, building partnerships with local and international institutions, and enhancing the culture of community awareness towards education. Vocational education, providing ongoing training programs for specialized teachers, providing an attractive school environment and sound infrastructure, and

developing educational policies that support vocational education. The study recommended adopting educational policies that support vocational education by developing curricula that focus on life skills and meet labor market needs, providing attractive schools, and promoting a culture of community awareness of vocational education among parents and students.

Keywords: Vocational education, challenges.

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أهمية التعليم المهني في فلسطين، وأبرز التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية، والوصول لبعض الإجراءات التربوية والمقترحات لمواجهة هذه التحديات، فاستخدم الباحثون المنهج الكيفي "النوعي"؛ بتحليل الأدبيات، والدراسات السابقة، المتخصصة في الموضوع، والمقابلة؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتقديم التوصيات، والمقترنات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات، والبالغ عددهم (1505) معلماً ومعلمة، في المدارس الحكومية في فلسطين في مديريات التربية والتعليم (قلقيلية، جنين، سلفيت، جنوب الخليل، القدس)، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة القصدية، وتكونت من (25) معلماً ومعلمة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن للتعليم المهني أهمية كبيرة تمثل في تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية، وتعزيز المهارات الحياتية والعملية والتقنية والمهنية وريادة الأعمال، وبناء اقتصاد فلسطيني منتج ومستقل، وكشفت الدراسة أيضاً عن بعض النصائح التي يمكن طرحها لصانعي السياسات التربوية وأصحاب القرار لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه، مثل تعزيز دور وسائل الإعلام وحملات التوعية، تعزيز الشراكة المجتمعية والقطاع الخاص، وتوفير مسارات واضحة للتعليم المهني، وتطوير دور الإرشاد المهني في المدارس، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الدورية للعمل على تقويم السياسات التعليمية وتطويرها فيما يخص التعليم المهني، وكشفت الدراسة أيضاً عن بعض التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية تتعلق بعدم مواكبة المناهج للتطورات وسوق العمل، وضعف تأهيل الكوادر المتخصصة، ونظرة المجتمع النمطية والدونية، ومحذوية الموارد المالية والتقنية، وغياب التوجيه المهني الفعال والمبكر، وتوصلت الدراسة إلى بعض الإجراءات التربوية والعملية الضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، ومنها تطوير المناهج الدراسية بما يتلائم واحتياجات السوق، وبناء شراكات مع مؤسسات محلية ودولية، وتعزيز ثقافة الوعي المجتمعي نحو التعليم المهني، وتوفير برامج التدريب المستمرة للكوادر المتخصصة من المعلمين، وتوفير بيئة مدرسية جاذبة وبنية تحتية سليمة، وتطوير سياسات تربوية داعمة للتعليم المهني، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تربوية داعمة للتعليم المهني بتطوير مناهج تعنى بالمهارات الحياتية، وتلبى احتياجات سوق العمل، وتوفير مدارس جاذبة، وتعزيز ثقافة الوعي المجتمعي نحو التعليم المهني لدى الأهل والطلبة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، تحديات.

المقدمة:

إن الموارد البشرية العنصر الفعال في المنظومة التربوية والتعليمية، ومع التغيرات المتسارعة، والتجديدات التربوية، أصبحت عملية تنمية هذه الموارد أكاديمياً ومهارياً المتطلب الأهم والذي يسعى إلى تحقيقه النظام التربوي، فعملية التعليم لم تعد تقصر على تعليم التلميذ المعارف والمعلومات العقلية فقط، بل أصبح تعليم المهارات الحياتية والعملية أمر مهم وضروري، لإعداد أفراداً قادرين على تلبية احتياجات السوق، وتعزيز الريادة والإبتكار والإبداع لديهم.

وتعتبر التربية العنصر الأساسي في المجتمعات البشرية، ووسيلة ضرورية من ضروريات الحياة، لكي يعيش الأفراد حياة متزنة ومتكلمة من جميع الجوانب النفسية والجسدية، حيث أنها تسهم وبشكل واضح في رقي المجتمعات وتحضرها، وبناء مجتمعات سليمة، يعيش فيها الأفراد بسلام واستقرار، ويتمثل ذلك في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتحقيق التنمية الشاملة من جميع النواحي الوجدانية والنفسية والعقلية والجسدية (خلف، 2021).

ويعتبر التعليم حجر الأساس الذي تقوم عليه الحضارات والمجتمعات البشرية، فنهضة الأمم والشعوب وتميزها وتقدمها بمستوى التعليم فيها، فهو ضرورة من ضروريات الحياة، من خلاله يكسب الأفراد المعارف والمهارات والقدرات، في المراحل التعليمية جميعها (نور وآخرون، 2024).

ويعد تطوير المنظومة التعليمية من أولويات الإصلاح التنموي للمجتمعات، كونه وسيلة فعالة لتمكين الشباب وتأهيلهم لاكتساب المعارف والمهارات التي يجعلهم أفراداً منتجين ومساهمين في تحقيق التنمية المستدامة، ويُعد قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني من أبرز الأدوات التي تساعد الأفراد على اكتساب المهارات العملية، مما يمكنهم من الدخول إلى سوق العمل بكفاءة، وتكمّن أهمية هذا القطاع في دوره المحوري في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز تكاملها، إضافة إلى دوره في تمكين الشباب من الانخراط في مشاريع صغيرة تسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، وثُعد هذه المشاريع اليوم من أبرز الوسائل لمواجهة البطالة وخلق فرص عمل، ولذلك ركزت العديد من المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التمويل الدولية، على دعم هذه المشاريع ورفع شعار دعم المشروعات الصغيرة (الدماغ وأبو حير، 2022).

إن التعليم المهني المحرك الأساسي للتنمية في المجتمع، لما له من أهمية كبيرة في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمعدة لتلبية احتياجات السوق، وبالإضافة إلى توفير الوقت والجهد في إعداد هذه الكوادر البشرية، فالطلبة الذين يتوجهون نحو التعليم المهني يصبحون جاهزين للعمل من خلال امتلاكهم للمهارات والقدرات المهنية فالفرد المؤهل والمدرب سيقوم بكلفة الاعمال والمهام المطلوبة منه بأقل التكاليف والوقت (غول ونجاة، 2020).

ولقد أصبح التعليم المهني يحظى باهتمام العلماء والباحثين والمحترفين في المجال التربوي والتعليمي، فهو المنفذ لتلبية احتياجات سوق العمل، وإعداد القوى البشرية التي يحتاجها المجتمع، للنهوض به اقتصادياً، وتجهيز الطلبة في المدارس مهنياً، من أجل القراءة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة (قويسى، 2023).

ويسمى التعليم المهني في إكساب الطلبة المهارات العلمية والمعرفية والتقنية والفنية، والكافاءات والقدرات اللازمة لإعداد أفراداً قادرين على مواكبة التغييرات المتسارعة والتجديدات، وتلبية احتياجات السوق، وتحقيق الجودة والتنمية المستدامة (خليفة، 2020).

مشكلة الدراسة

لقد بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ بداية نشأتها بدراسة واقع الحال وتشخيص عيوب نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وخلصت إلى إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني بقرار بقانون صادر عن سعادة الرئيس محمود عباس رقم (4) لسنة 2021 بهدف معالجة كافة القضايا المتعلقة بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من مدخلات وعمليات ومخرجات، وانهاء التشتت ما بين مكونات النظام وتوحيدتها، وحالياً تعمل الهيئة على تهيئة الظروف البيئية من جميع النواحي التشريعية والمهنية والتدلالات بهدف اصلاح المنظومة وتكاملها وتعزيز الشراكات مع جميع الشركاء الفنيين والاجتماعيين وذلك عبر إصدار قانون التعليم والتدريب المهني والتقني. ومراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية. وإنشاء نظام وطني لتنمية موارد البشرية. ومراجعة وبناء الإطار الوطني للمؤسسات الوطنية. وبناء نظام للمتابعة والتقييم. وبناء نظام لضمان الجودة. وإنشاء مجالس المهارات القطاعية. وتطوير مناهج التدريب ومراجعة آليات وأساليب وطرق التدريس. وإدخال تخصصات وتطبيقات جديدة مبتكرة (تكنولوجيا السيارات الهجين، الزراعة المائية، الطاقة المتعددة، الذكاء الاصطناعي، خضرنة مرافق التدريب) (جوبيلس، 2023).

وقد لاحظ الباحثون من خلال عملهم في الميدان التربوي، ودراستهم لعدة مساقات في برنامج الدكتوراه الانطباعات حول مفهوم التعليم المهني من قبل المجتمع، وكذلك الطلبة أنفسهم، فعلى الرغم من انتشار مفهوم التعليم المهني في المدارس الفلسطينية إلا أنه مازال هناك تقليل من أهمية هذا النوع من التعليم، ووجود نظرة دونية من قبل المجتمع نحوه، وكذلك انخفاض أعداد الطلبة الذين يلتحقون به، على الرغم من أن التعليم المهني يؤهل الطلبة للعمل من خلال اكتسابهم للعديد من المهارات الحياتية، أيضاً يمكنهم من القيام بمشاريع ريادية مستقلة، توفر مصدر دخل لهم، لذا كان هناك حاجة ضرورية لإعداد هذه الدراسة،

دراسة التحديات التي تقلل من أهمية التعليم المهني، والمضي نحو الحلول البناءة التي ترفع من مستوى هذا التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فقد وتناولت العديد من الدراسات موضوع التعليم المهني في البيئات الفلسطينية مثل دراسة أبو راس (2023) التي هدفت الكشف عن واقع التعليم المهني والتقيي في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس ودو مديري المدارس في تعزيزه، وأكدت الدراسة أن عن واقع التعليم المهني والتقيي في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس جاء بدرجة متوسطة، وأوصت بضرورة تعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل لتطوير التعليم المهني في المدارس، ونشر ثقافة التعليم المهني في المجتمع وزيادة الوعي لدى الأهالي والطلبة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ودراسة خليفة (2020) التي أكدت أن واقع التقييم المهني في فلسطين جاء بدرجة متوسطة في مجال الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية والمناهج، ومنخفضة في مجال البنية التحتية والطلبة، ووجود عدد من المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم المهني.

وتحدد مشكلة الدراسة بالآتي:

السؤال الأول: برأيك، ما أهمية التعليم المهني في المدارس الفلسطينية لتلبية احتياجات سوق العمل؟ وكيف يسهم في تحسين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية؟

السؤال الثاني: ما أبرز النصائح التي تقدمها لصانعي السياسات وأصحاب القرار؛ لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه؟

السؤال الثالث: من واقع خبرتك، ما أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية من حيث (المناهج، تأهيل الكوادر، مستوى تحصيل الطلبة قبل الالتحاق، نظرة المجتمع للتعليم المهني ... الخ)؟

السؤال الرابع: ما الخطوات والإجراءات التربوية والعملية التي ترى أنها ضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، سواء على مستوى المناهج أو الكوادر أو البيئة التعليمية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يأتي:

1- معرفة أهمية التعليم المهني في المدارس الفلسطينية في تلبية احتياجات سوق العمل.

2- معرفة كيفية إسهام التعليم المهني في المدارس الفلسطينية في تحسين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية.

3- إبراز أهم النصائح التي تقدمها لصانعي السياسات وأصحاب القرار؛ لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه.

4- تحديد أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية من حيث (المناهج، تأهيل الكوادر، مستوى تحصيل الطلبة قبل الالتحاق، نظرة المجتمع للتعليم المهني ... الخ).

5- تحديد أهم الخطوات والإجراءات التربوية والعملية التي تعتبر ضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، سواء على مستوى المناهج أو الكوادر أو البيئة التعليمية.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في موضوع البحث، ومضمونه؛ فجدواه تكون بقدر أهميته، وبتأثيره الإيجابي في تحقيق أهدافه لخدمة المجتمع المحلي الفلسطيني، وتلبية احتياجات سوق العمل فيه، وتمثلت أهمية هذه الدراسة البحثية بما يأتي:

الأهمية النظرية:

تكمّن أهمية الدراسة في الوقوف على واقع التعليم المهني في فلسطين؛ والتحديات التي تواجهه والارتفاع به في المدارس الفلسطينية، والخروج بالنتائج والتوصيات والمقررات التي تدعم تحسين جودة التعليم المهني في المدارس الفلسطينية، وتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه

من خلال تقديم نصائح لصانعي السياسات وأصحاب القرار؛ حيث أن التعليم المهني يعد من الجوانب المهمة جداً من أجل الارتقاء بسوق العمل وتطوره منهجياً وعملياً، مما ينعكس على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بالإيجاب، وتعتمد دراسة الموضوع على تحليل الأدبيات، والتجارب السابقة التي ارتبطت بالتعليم المهني بالبيئة الفلسطينية، والمقابلات الشخصية، وتحديد المفاهيم المرتبطة بالتعليم المهني.

الأهمية التطبيقية:

تقرض الدراسة الحالية أن تستفيد منها عدة أطراف متعددة، كصانع السياسات وأصحاب القرار، والمسؤولين التربويين المهنيين في وزارة التربية والتعليم من أجل خلق نظام تعليمي مهني في فلسطين كفاء وفعال ومرن مرتب باحتياجات السوق ومتيسر للجميع ومستدام، وقدر على الوفاء بالتزاماته العامة تجاه المجتمع الفلسطيني، ومواجهة عزوف الطلبة من الالتحاق بالتعليم المهني، وطرح حلول لتجاوز التحديات المختلفة التي تعيق التعلم المهني من النقدم والتطور، وفتح آفاق جديدة للباحثين والدارسين لطرح دراسات جديدة بناء على استنتاجات الدراسة الحالية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على المدارس الحكومية في فلسطين، في مديريات (القدس، قلقيلية، جنين، سلفيت، جنوب الخليل)، للعام الدراسي (2025/2024)، وتتناولت موضوع التعليم المهني في المدارس الفلسطينية.. تحديات الواقع وآفاق التطوير، ومدى تأثيرها، وتتعدد الدراسة بالمفاهيم، وال المجالات المحددة، الواردة فيها، وبأسئلتها، ونتائجها.

التعريفات الاصطلاحية:

يمكن توضيح أهم المفاهيم، أو المصطلحات الواردة في الدراسة، بما يأتي:
التعليم المهني: " هو التعليم الذي يعتبر من أنواع التعليم الحكومي والرسمي، ويكون ضمن أحد المشاركات التعليمية الآتية: (الصناعي، والزراعي، والاقتصاد المنزلي، والفندي)، يؤهل طلبه أكاديمياً، وتربوياً، ومهنياً، من أجل الالتحاق بسوق العمل، أو الالتحاق بكليات المجتمع التقنية، أو الجامعات" (حمدان، 2022: 8).

التحديات: "أزمة تترجم عن شيء جديد، ويأخذ صفة المعاصرة إلى حين ظهور غيره، وبوجود الحاجة لدى المجتمع الذي يندفع بها نحو التغلب عليه، ويتطلب تغييراً شاملًا في شتى مناحي الحياة" (المطر، 2021: 1020).

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم المهني

وأوضحت دراسة **الخلف وعدد (2024)** أهم متطلبات التعليم الثانوي المهني لتحقيق التنمية المجتمعية من وجهة نظر مدير المدارس الثانوية المهنية بمحافظة حماة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مدراء مدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني في حماة، والبالغ عددهم (57) مديرًا ومديرة، واختيرت عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل، والتي بلغت (57) مديرًا ومديرة، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة بأن متطلبات التعليم الثانوي المهني جاءت بدرجة متوسطة، حيث جاء المتطلب المادي في المرتبة الأولى يليه المتطلب التربوي، ثم المتطلب الاجتماعي، وفي المرتبة الأخيرة المتطلب الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الإعلام الرسمي لنشر الوعي حول أهمية التعليم المهني، وتطوير المناهج الدراسية ضمن الخطط واعتماد مساق لمادة التربية المهنية، لتلبية احتياجات سوق العمل، وتخصيص ميزانية لهذا النوع من التعليم.

وكشفت دراسة **علي (2023)** دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتكنولوجيا من وجهة نظر الخبراء، واستخدم الباحث المنهج النوعي، وتكونت عينة الدراسة من (8) خبراء، وتمثلت أداة الدراسة بالمقابلات، وأظهرت النتائج وجود دور لوزارة التربية

والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتكنولوجيا من خلال التنشئة الاجتماعية، وتمثل هذا الدور من خلال تغيير نظرة المجتمع تجاه التعليم المهني والتكنولوجي، وتحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم وحاجة المجتمع وتطلعاته، وطرح سياسات تربوية لتشجيع الطلبة للالتحاق به، وتوفير بنية تحتية سليمة في المدارس، وأوصت الدراسة بضرورة تغيير النظرة السلبية تجاه هذا النوع من التعليم. وسعت دراسة جابر (2022) لوضع تصور مقترن للتعليم المهني في مدارس محافظة أريحا والأغوار، واستخدمت الباحثة المنهج المختلط، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف الحادي عشر في المدارس الثانوية في مدينة أريحا، والبالغ عددهم (773) طالباً وطالبة، واختبرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، والتي بلغت (219) طالباً وطالبة، و(11) فرداً من المجتمع المحلي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة والمقابلة، وأظهرت النتائج أن واقع التعليم المهني في محافظة أريحا منخفض، وذلك بسبب النظرة الدونية المجتمعية لهذا النوع من التعليم، وأن مدينة أريحا بحاجة لاهتمام المسؤولين بشكل أكبر في التعليم المهني، وزيادة عدد المدارس، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الوعي المجتمعي تجاه التعليم المهني، وبناء خطط تنمية للنهوض به.

وهدفت دراسة الشارف (2022) التعرف إلى التعليم المهني في بلدية العريان في ليبيا في الفترة (1986-2022)، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والوصفي والتاريخي، من خلال مراجعة الكتب والمراجع والدراسات والتقارير والدوريات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تواجه التعليم المهني في منها نقص الكوادر التقنية، وانخفاض أعداد المعلمين المؤهلين والمدرسين، ونظرة المجتمع السلبية تجاه هذا النوع من التعليم، وقلة الموارد المالية، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف عدد من المعلمين التقنيين، وتطوير المناهج للتعليم المهني، وتعزيز ثقافة مجتمعية سلية تجاه هذا النوع من التعليم. وسعت دراسة عابنة (2020) التعرف إلى واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجيا والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أصحاب العمل من محافظة إربد جميماً، واختبرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، والتي بلغت 343 صاحب عمل، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم والقطاع كان منخفضاً، وأوصت الدراسة بضرورة إشراك أصحاب العمل في البرامج التدريبية في التعليم المهني من أجل الحصول على مخرجات تعليمية تتناسب وسوق العمل.

وحالولت دراسة ساميلو (Samilo, 2019) التعرف إلى أنظمة التعليم المهني في كل من الصين وأوكرانيا، واستخدم الباحث المنهج المقارن، حيث أظهرت النتائج أن الصين تهتم بالتعليم المهني والتدريب أيضاً فيما بعد التعليم، والمناهج وطرائق التدريس، ورفعت مستوى الثقافة لدى الأفراد فيما يخص التعليم المهني، خططاً ووضعت للتطوير المستمر، وكشفت الدراسة أيضاً أن كل من الصين وأوكرانيا وضع خطط استراتيجية لتحديث التعليم المهني لسد احتياجات سوق العمل، ووضع مسار عمل متكملاً للتعليم المهني، والقضاء على نقص العمالة الماهرة.

وهدفت دراسة سانديكا (Sandika et al., 2017) التعرف إلى أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجيا وبين سوق العمل في برنامج الهندسة المدنية للمدارس الثانوية المتقدمة للتعليم المهني في بالي، واستخدم الباحثون المنهج النوعي، وتكونت عينة الدراسة من (20) معلماً و(10) خباء، وتمثلت أداة الدراسة بالم مقابلة، وأظهرت النتائج أن لأصحاب الأعمال دور كبير في تعزيز الشراكة، وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير برامج تدريبية في قطاع العملة والمشاركة في تقييم واختبار كفاءة الخريجين.

وسعت دراسة أيونميك وأخرون (Ayonmike et al., 2015) التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم المهني والتكنولوجيا في نيجيريا واستراتيجيات التحسين، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء التعليم المهني جميماً، واختبرت عينة الدراسة بالطريق العشوائية، والتي بلغت (160) عضواً، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، وأظهرت النتائج أن التعليم المهني والتكنولوجيا في نيجيريا يعاني مشاكل عديدة أهمها: قلة التمويل، وضعف كفايات المعلمين في التعليم المهني.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلحظ باستعراض الدراسات السابقة وتحليلها، أنها اختلفت في تناول موضوع التعليم المهني، كدراسة الخلف وعداد (2024)، التي تناولت أهم متطلبات التعليم الثانوي المهني لتحقيق التنمية المجتمعية من وجهة نظر مديرى المدارس الثانوية المهنية بمحافظة حماة، ودراسة علي (2023)، التي كشفت عن دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتكنولوجيا من وجهة نظر الخبراء، ودراسة جابر (2022) التي سعت لوضع تصوّر مقتراح للتعليم المهني في مدارس محافظة أريحا والأغوار، ودراسة عابنة (2020) إلى هدفت التعرّف إلى واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجيا والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، ودراسة ساميلو (Samilo, 2019) التي اهتمت بالتعرف إلى أنظمة التعليم المهني في كل من الصين وأوكرانيا، ودراسة سانديكا (Sandika et al., 2017) التي اهتمت بالتعرف إلى أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتكنولوجيا وبين سوق العمل في برنامج الهندسة المدنية للمدارس الثانوية المتقدمة للتعليم المهني في بالي، ودراسة أيونميك وأخرون (Ayonmike, 2015) التي كشفت عن التحديات التي تواجه التعليم المهني والتكنولوجيا في نيجيريا واستراتيجيات التحسين.

وتتنوعت المنهجيات المستخدمة فيها، فمنها ما اعتمد على الدراسات الوصفية، والتحليلية، والمنهج المقارن، والنوعي، والمختلط، والتنوع في الأدوات البحثية، وتتنوع البيئات التي طبقت فيها تلك الدراسات، هي محلية، وعربية، وأجنبية، صدر عنها نتائج واستنتاجات متعددة، مثل: بأن متطلبات التعليم الثانوي المهني جاءت بدرجة متوسطة، وأفادت بعض الدراسات وجود دور لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتكنولوجيا من خلال التنشئة الاجتماعية، وتمثل هذا الدور من خلال تغيير نظرة المجتمع تجاه التعليم المهني والتكنولوجيا، وتحديث المناهج الدراسية بما يتلاءم وحاجة المجتمع وتطلّعاته، وطرح سياسات تربوية لتشجيع الطلبة للالتحاق به، وتوفير بنية تحتية سليمة في المدارس، وأفادت بعض الدراسات وجود العديد من المعوقات التي تواجه التعليم المهني في ومنها نقص الكوادر التقنية، وانخفاض أعداد المعلمين المؤهلين والمدربين، ونظرة المجتمع السلبية تجاه هذا النوع من التعليم، وقلة الموارد المالية، وأوصت بعض الدراسات بضرورة اشراك أصحاب العمل في البرامج التدريبية في التعليم المهني من أجل الحصول على مخرجات تعليمية تناسب سوق العمل، وتوظيف عدد من المعلمين التقنيين، وتطوير المناهج للتعليم المهني، وتعزيز ثقافة مجتمعية سليمة تجاه هذا النوع من التعليم.

أما الدراسة الحالية، فتميزت عما سبقها بتناولها موضوع التعليم المهني.. تحديات الواقع آفاق التطوير، وهذا لم تتناوله أية دراسة سابقة، وتميزت باستخدامها للمنهج النوعي، واستفادت من الدراسات السابقة، والإطار النظري، في بناء منهج الدراسة، وأداتها، وفي بناء الدراسة، ووضع التفسيرات المناسبة للنتائج التي خرجت بها.

منهج الدراسة وإجراءات تنفيذها

منهج الدراسة:

استُخدم المنهج الكيفي "النوعي"؛ لتحقيق أهداف الدراسة؛ بتحليل الإطار النظري، والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، والمقابلات الشخصية، في جمع البيانات، ووصف الظاهرة، وتحليلها، واستخراج الاستنتاجات منها ذات الدلالة، والمغزى، بالنسبة للمشكلة التي تطرحها الدراسة الحالية؛ للإجابة عن أسئلتها، وتقديم التوصيات، والمقترنات الضرورية بهذا الشأن.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المعلمين والمعلمات جميعاً في المدارس الحكومية في فلسطين في مديریات التربية والتعليم (قلقيلية، جنين، سلفيت، جنوب الخليل، القدس)، وبلغ عددهم (1505) معلماً ومعلمة، (909) معلمات، و(596) معلماً، من العام الدراسي (2024/2025).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (25) معلماً ومعلمة من مدارس مديريات التربية والتعليم (قلقيلية، جنين، سلفيت، جنوب الخليل، القدس)؛ إذ أجريت المقابلة مع (25) فرداً، واستُخدمت طريقة العينة القصديّة.

مصادر الدراسة:

اعتمد في جمع بيانات الدراسة الحاليّة على الأدبّيات السابقة، والمقابلة الشخصيّة، وفيما يأتي توضيح لها:

أ- الأدبّيات: اعتمد على تحليل الوثائق بالدراسات السابقة المتخصصة بموضوع الدراسة الحاليّة.

ب- المقابلة: اعتمد على المقابلة الشخصيّة، التي استهدفت (25) معلماً ومعلمة.

صدق المقابلة وثباتها:

أ- صدق المقابلة:

اعتمد على المقابلة الشخصيّة؛ للكشف عن التعليم المهني في فلسطين.. تحديات الواقع وآفاق التطوير، وقد أعدّ الباحثون "المقابلة"؛ بناءً على خبرتهم، في إعداد البحوث النوعية، فعادوا إلى الأدبّيات السابقة، والتجارب الميدانيّة ذات الصلة بالتعليم المهني، ثم صاغوا (4) أسئلة، حكمها (8) أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص، في مجال الإدارة والقيادة التربوية، والمناهج وطرق التدريس، والقياس والتقويم، وبناء على ملاحظاتهم، أعيدت صياغة بعض الأسئلة.

ب- ثبات المقابلة:

لـجأ الباحثون إلى اختبار ثبات المقابلة؛ بإجراء مقابلة تكررت مرتين- مع (4) معلمين ومعلمات من خارج أفراد عينة الدراسة، وتخلل المقابلة الأولى، والثانية، فاصل زمني مدته (6) أيام، ثم حللت المقابلات مرتين، وتبيّن عدم وجود اختلاف في تحليل البيانات، وهذا يعني وجود اتساق تام في التحليلين، واستخرجت نسبة الاتفاق باستخدام معادلة (هولستي) (Holsti)، وبلغت (87%)، وهذا يدل على وجود اتفاق في التحليل، وثبات جيد للأداة.

من أجل التوصل إلى ثبات المقابلة؛ استخدمت طريقة الثبات عبر الزمن، إذ حللت استجابات أفراد العينة، وبعد مرور (7) أيام على التحليل الأول لاستجابات أعيد التحليل مرة أخرى، وذلك باستخدام معادلة هولستي (Holsti) كما يلي:

$$\text{معادلة هولستي} = \frac{\text{مجموع الأفكار المتضمنة في التحليل في مرتي التحليل}}{\text{100 X علية بين المحللين}} \times 100$$

وبناءً على النتائج بلغ عدد الأفكار المتضمنة في التحليل (28) بينما بلغ عدد الأفكار المتضمنة في التحليل (25) و جاء مجموع الأفكار المتضمنة في التحليل في مرتي التحليل (87%) وبناءً عليه يمكن استخراج النتائج: $(25 * 2) / 50 = 50 / 50 = 100 * 87\% = 87\%$ وبالتالي فإن قيمة الثبات بلغت (87%) وهي قيمة مرتفعة.

تحليل البيانات:

اعتمد في تحليل البيانات الكيفيّة "النوعيّة" التي جمعت بالمقابلة، على منهج تحليل الأبحاث النوعيّة؛ بحساب التكرارات والنسب المئوية إذ اعتمد على الأفكار الواردة في المقابلات، ثم التوصل إلى الأفكار الفرعية، أو الخصائص الدقيقة؛ بتفریغ المقابلات، والقراءة الفاحصة لكل جملة، أو كلمة، وردت من الأفراد الذين جرت مقابلتهم، وترميز الاستجابات، وتصنيف الأفكار المتقاببة في مجالات فرعية، ثم وضعها ضمن مجموعات رئيسية، واختبار ثبات التحليل، وحساب النسب المئوية للاستجابات.

نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها:

يعرض هذا القسم نتائج الدراسة ويناقشها، في ضوء الإطار التحليلي للأدبيات، والدراسات، والتجارب، التي تختص بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية.. تحديات الواقع وأفاق التطوير، تبعاً لسؤال الدراسة الرئيس، وأسئلتها الفرعية.

أولاً: نتائج السؤال الأول ومناقشته:

ينص هذا السؤال على الآتي: برأيك، ما أهمية التعليم المهني في المدارس الفلسطينية لتلبية احتياجات سوق العمل؟ وكيف يسهم في تحسين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية؟ وللإجابة عنه، اعتمد على المقابلات، والأدبيات، والتقارير، المتصلة بأهمية التعليم المهني في المدارس الفلسطينية لتلبية احتياجات سوق العمل، واسهاماته في تحسين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية. يفرض التطور التكنولوجي المتتسارع ضرورة إعداد المواطن العربي بمهارات متعددة تتماشى مع تحولات السوق العالمية، مما يتطلب دمج التعليم والتدريب المهني في سياسات التنمية، ويسهم هذا التكامل في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، وتعزيز فرص التشغيل من خلال تأهيل قووة عاملة قادرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات والمستجدات العالمية، وتحقيق أقصى كفاءة للعمالة بتسهيل حصول المنشآت على العمالة المطلوبة والمناسبة، ومساعدة الأفراد في اختيار المهنة والتكيف فيها، والمشاركة في الحد من البطالة، والتعاون في تطبيق نظام التأمين ضد البطالة (حليبي، 2012).

والتعليم المهني أهمية كبيرة في توفير الكفاءات المتخصصة والمدربة والتي يحتاجها السوق، ولأجل توفير خطط تنمية شاملة، باعتباره أحد البرامج التعليمية المختصة بتدريب الطلبة وتأهيلهم (العيسي، 2022). فجودة التعليم تعني مقدرة المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتقدة، وأن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كافة الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية لابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيء الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى لتحقيقه (حمدان، 2013).

إن للتعليم المهني دور كبير في التقليل من نسب التسرب المدرسي في المدارس بسبب انخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة، أو لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، كنقطة المجتمع للطلبة ذوو التحصيل المنخفض بأنه لا يمتلك المهارات، لذا فالتعليم المهني هو مفتاح النجاح نحو النجاح لهؤلاء الطلبة واثبات قدراتهم ومهاراتهم، أمام المجتمع، بل هو تحدي كبير نحو التميز والمثابرة.

وأكيد أوفياوي (Oviawe, 2018) أن أهمية التعليم المهني تتمثل في إعداد الأيدي الماهرة والتي تمتلك كفايات ومهارات، تعدّها لسوق العمل، وبما ينسجم مع متطلبات السوق، وبما يحقق التنمية المستدامة، والجودة، فهو عنصر أساسي من التعليم العام.

وتتجدر الإشارة هنا أنه وفي ظل التطورات المتتسارعة، والتغييرات يحتاج الطلبة لتعلم العديد من المهارات الحياتية، والتي تمكّنهم من تلبية احتياجات سوق العمل، ويتحقق ذلك من خلال التحاق الطلبة بالتعليم المهني في المدارس، فهو يلبي احتياجاتهم، ومويلهم، ورغباتهم، خاصة للطلبة الذين لديهم مواهب وكفاءات غير أكademie.

وخلصت المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، حول أهمية التعليم المهني في المدارس الفلسطينية لتلبية احتياجات سوق العمل، واسهاماته في تحسين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية، إلى النتائج الآتية:

- تلبية احتياجات سوق العمل، وحصلت على نسبة (92%).
- تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية، وحصلت على نسبة (80%).
- تعزيز المهارات الحياتية والعملية والتقنية والمهنية، وحصلت على نسبة (80%).
- تعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وحصلت على نسبة (60%).
- بناء اقتصاد فلسطيني منتج ومستقل، وحصلت على نسبة (52%).
- مكافحة البطالة، وحصلت على نسبة (50%).
- تقليل نسبة التسرب المدرسي، وحصلت على نسبة (50%).

ويتبّع مما تقدّم، أن للتعليم المهني أهميّة كبيرة في تلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية، وتعزيز المهارات الحياتية والعملية والتقنية والمهنية والإبتكار والمشاريع الريادية، وبناء اقتصاد فلسطيني منتج ومستقل ومكافحة البطالة وتقليل نسبة التسرب المدرسي، ويتحقق هذا ودراسة ساميلو (Samilo, 2019) التي أكدت أن كل من الصين وأوكرانيا وضعوا خطط استراتيجية لتحديث التعليم المهني لسد احتياجات سوق العمل، ووضع مسار عمل متكامل للتعليم المهني، والقضاء على نقص العمالة الماهرة.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني ومناقشته:

ينص هذا السؤال على الآتي: ما أبرز النصائح التي تقدمها لصانعي السياسات وأصحاب القرار، لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه؟ وللإجابة عنه، اعتمد على المقابلات، والأدبيات، والتقارير، المتصلة بأبرز النصائح التي تقدمها لصانعي السياسات وأصحاب القرار؛ لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه. إن عملية تعزيز دور الإرشاد المهني في المدارس لأمر بالغ الأهمية، فالطلبة بحاجة لمن يوجههم ويرشدُهم لاختيار المسار التعليمي الصحيح، وتوعيتهم حول أهمية هذا النوع من التعليم، حيث لا زال هناك تحفظ وفجوات فيفهم متطلبات التعليم المهني، ونواتجه، التي لها انعكاساتها على المجتمع والفرد، وهنا لا بد من توفير فريق إرشاد مهني مكون من مجموعة من المرشدين والمختصين في هذا المجال لإعداد ورش العمل للطلبة منذ الصفوف الدنيا ابتداءً من المرحلة المتوسطة (من الصف السابع- الصف العاشر)، وعرض نماذج متميزة من خريجي التعليم المهني.

وإذا أردنا التنافس على الساحة العالمية والنجاح في مواجهة تحديات العولمة، فنحن بحاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة لتعظيم فاعلية التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي بناء على تصميم المناهج الدراسية. حيث يجب تحويل المنهاج التعليمي إلى أشكال جديدة من المحتوى المقترن بالأداء والتطبيق. وبالتالي يتطلب النظام الاقتصادي والاجتماعي سياسات واستراتيجيات جديدة للعمليات التعليمية. لهذا الغرض، يجب أن تستند إصلاحات التدريب على تقييم احتياجات السوق من خلال دراسات وابحاث مناسبة والتي أكدت في غالبيتها على تحديد الاحتياجات التي يجب أن يتم تلبيتها من خلال تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي التي تعتبر الأداة الأكثر فعالية من أدوات تلبية متطلبات العولمة (جويلس، 2023).

ولعل طرح سياسات تربوية تدعم الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في مجال التعليم المهني، عن طريق إقامة البرامج المشتركة، والدورات المدعومة مالياً، وكذلك المشاركة في صنع القرارات فيما يخص التعليم المهني، وتوفير الحوافز المالية للطلبة الذين يحققون تميزاً في هذا المجال.

وخلصت المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، حول أبرز النصائح التي تقدمها لصانعي السياسات وأصحاب القرار، لتحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني، وتعزيز إقبال الطلبة عليه، إلى النتائج الآتية:

- تعزيز دور وسائل الإعلام وحملات التوعية، وحصلت على نسبة (100%).
- توفير نظام الحوافز والمكافآت للطلبة، وحصلت على نسبة (85%).
- تعزيز الشراكة المجتمعية والقطاع الخاص، وحصلت على نسبة (80%).
- توفير مسارات واضحة للتعليم المهني، وحصلت على نسبة (56%).
- تفعيل دور الخريجين من مسار التعليم المهني، وحصلت على نسبة (65%).
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الدورية للعمل على تقويم السياسات التعليمية وتطويرها، وحصلت على نسبة (65%).
- تطوير دور الإرشاد المهني في المدارس، وحصلت على نسبة (52%).

ويتبّع مما تقدّم، أن صانعي السياسات التربوية وأصحاب القرار العمل على تحسين الثقافة المجتمعية حول التعليم المهني ، وتعزيز إقبال الطلبة عليه، من خلال تعزيز دور وسائل الإعلام وحملات التوعية، وتوفير نظام الحوافز والمكافآت للطلبة، وتعزيز الشراكة المجتمعية والقطاع الخاص، وتوفير مسارات

واضحة للتعليم المهني، وتفعيل دور الخريجين من مسار التعليم المهني، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الدورية للعمل على تقويم السياسات التعليمية وتطويرها، ويتحقق هذا دراسة الخلف وعدد (2024) التي أفادت بضرورة تفعيل دور الإعلام الرسمي لنشر الوعي حول أهمية التعليم المهني، وتطوير المناهج الدراسية ضمن الخطط، دراسة على (2023) التي أظهرت أن وجود دور لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتكنولوجيا من خلال التنشئة الاجتماعية، وتمثل هذا الدور من خلال تغيير نظرة المجتمع تجاه التعليم المهني والتكنولوجيا، وطرح سياسات تربوية لتشجيع الطلبة للالتحاق به، دراسة جابر (2022) التي أوصت بضرورة تعزيز ثقافة الوعي المجتمعي تجاه التعليم المهني، وبناء خطط تنموية للنهوض به.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشته:

ينص هذا السؤال على الآتي: من واقع خبرتك، ما أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية من حيث (المناهج، تأهيل الكوادر، مستوى تحصيل الطلبة قبل الالتحاق، عدد الملتحقين من الذكور مقارنة بالإإناث، نظرة المجتمع للتعليم المهني ... الخ)؟ وللإجابة عنه، اعتمد على المقابلات، والأدبيات، والتقارير، المتصلة بأهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية من حيث (المناهج، تأهيل الكوادر، مستوى تحصيل الطلبة قبل الالتحاق، عدد الملتحقين من الذكور مقارنة بالإإناث، نظرة المجتمع للتعليم المهني ... الخ).

إن عدم التوازن بين نظام التعليم بشكل عام، ونظام التعليم المهني والتكنولوجيا ارتباطاً بسوق العمل، هو أحد أهم المعوقات في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي، ووجود طاقم كامل من التقنيين المهرة في بلد ما، في المستقبل، هو الذي يعزز تنمية اجتماعية دائمة، وتتطوراً اقتصادياً مستمراً. وعلى الحكومات أن تعي هذه الحقيقة، وأن تعطي هذه الكفاءات وهذه الاختصاصات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الالزامية، وتولي التعليم التقني والمهني الجزء العادل من الاستثمارات في مجال قطاعات التعليم والاقتصاد (حليبي، 2012).

ولقد اتفق العديد من الباحثين المهتمين في هذا المجال على أن التعليم المهني في فلسطين يعني بشكل أساسي من انعدام أو ضعف وجود خطط حالية أو مستقبلية لتحديد المهن والخصائص التي تلبى حاجة سوق العمل، وأدوات استقطاب الطلاب للالتحاق بالتعليم المهني، ثم يضاف إلى ذلك مشاكل أخرى كثيرة، منها: تزايد معدلات التسرب من المراحل التعليمية خاصة من مرحلة التعليم الثانوي، وتدني المستويات الأكademية للطلبة الملتحقين بالمدارس الصناعية والمهنية، ودخول نسب عالية من خريجي المرحلة الثانوية إلى عالم العمل دون الحصول على خبرة مهنية أو حرفة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من خريجي المرحلة الثانوية لعدم حصولهم على المهارات المهنية الضرورية، ما أدى إلى ضعف كفاءة أداء القوى العاملة، وبالتالي ضعف المنافسة في الأسواق الخارجية، وعدم وجود رابط بين مؤسسات التعليم التقني وقطاع العمل خاصة القطاع الخاص(وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، 2008).

إضافة لمحدودية السوق المحلي وقلة فرص وخدمات التشغيل، وظروف وعلاقات العمل التي لا ترقى للمعايير المقبولة للعملائق، والفجوة بين طرف العرض والطلب في سوق العمل المحلي تمثل في نقص العمال المهرة والمؤهلين ونقص بعض التخصصات المهنية المطلوبة في سوق العمل المحلي كالصناعات الحرافية (وزارة العمل الفلسطينية، 2023).

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الفلسطيني ينظر نظرة دونية للتعليم المهني مقارنة مع التعليم الأكاديمي، اعتقاداً بأن التعليم الأكاديمي أفضل ويعطي الشخص مكانة اجتماعية، وأن معظم الطلبة الذي يلتحقون بالتعليم المهني هم من ذوي التحصيل المتدني، وهذا يقلل من قيمة التعليم المهني، وتقلل من نسبة الملتحقين به، فالمجتمع والأهل لهم دور كبير في تحقيق مستقبل أبنائهم.

ويعتبر العجز المستمر في المواريثات التي تخصصها المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني للبرامج التدريبية والتطبيقية من أهم ما يعني منه قطاع التعليم والتدريب المهني، وكذلك عدم مقدرة هذه المؤسسات والمراكز على تأمين التمويل اللازم للبرامج التدريبية التي تقدمها الناجم أساساً عن ضعف التمويل المقدم لهذا القطاع، وذلك لا يؤدي فقط إلى حرمان هذا القطاع من موارد هامة، بل يساهم أيضاً في زيادة الفجوة

بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات هذه القطاعات الاقتصادية في سوق العمل (حلس و عيسى، 2014).

وأوضحت شرقى (2022) مجموعة من التحديات والمشاكل التي يعاني منها التعليم المهني في معظم الدول العربية مثل: مشكلة تنمية المهارات المهنية لدى الطلبة، وأخلاقيات المهنة، والمهارات المتعلقة بتشغيل الآلات والأجهزة والمعدات، بالإضافة إلى مشكلات عدم القدرة على حل المشكلات التي تواجههم في أثناء التعامل مع الآلات، وأيضا تحدي نظرة المجتمع السائدة تجاه هذا النوع من التعليم، وأن الطلبة ذوو المستوى الأكاديمي المتدني هم فقط من يتوجه نحو هذا التعليم، وأيضا قلة الاهتمام بتوفير المتطلبات الأساسية لمدارس التعليم المهني، وعدم وجود خطط لتطوير وتحسين المناهج المتعلقة بالتعليم المهني.

وبالرغم من وجود مدارس فلسطينية تهتم بالتعليم المهني إلا أن هذه المدارس لا زالت تواجه بعض الفجوات والغيرات في مجال التعليم المهني، مثل عدم توفير التدريب الكافي والمستمر للكوادر المتخصصة من المعلمين، أي أنه لا زال هناك قصور واضح في جانب التدريب، وإن وجد فهو يقتصر على الجانب النظري، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية وضعف الميزانية المخصصة للمدارس المهنية.

ورغم أن الكادر البشري عنصر مهم جداً في تنمية وتعزيز دور التعليم والتدريب المهني في مراكز التدريب، إلا أن هذه المراكز لا تزال تعاني نقصاً في المدربين المؤهلين في بعض التخصصات الفنية مثل: أقسام الفندقة، والفنون التطبيقية، والتربية الموسيقية، فضلاً عن افتقار عدد غير قليل من المدربين إلى التأهيل التربوي ومعرفة الأساليب الحديثة في التدريس والتدريب والوسائل العلمية في عملية التدريس والقياس والتقويم، ويعود ذلك إلى قصور واضح في تحديد الاحتياجات التدريبية والسياسات المتبعة في تدريب العاملين. (العاول والعوضي، 2018).

ولعل المناهج الدراسية والتي تركز على الجانب والمحوى التعليمي النظري، وتتفقر للتركيز على المهارات الحياتية والتي تؤهل الطلبة للعمل وتلبى احتياجات السوق دور كبير في التقليل من رغبة الطلبة في الالتحاق بتخصصات التعليم المهني، فالجانب العملي مهم جداً من أجل إعداد طلبة مبدعين متميزين في مجال الجانب العملي والتطبيقي.

وخلصت المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الفلسطينية من حيث (المناهج، تأهيل الكوادر، مستوى تحصيل الطلبة قبل الالتحاق، نظرة المجتمع للتعليم المهني ... الخ)، إلى النتائج الآتية:

- عدم مواكبة المناهج للتطورات وسوق العمل، وحصلت على نسبة (100%).
- ضعف تأهيل الكوادر المتخصصة، وحصلت على نسبة (100%).
- نظرة المجتمع النمطية والدونية، وحصلت على نسبة (95%).
- انخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، وحصلت على نسبة (%)72.
- غياب التوجيه المهني الفعال والمبكر، وحصلت على نسبة (60%).
- محدودية الموارد المالية والتقنية، وحصلت على نسبة (60%).

ويتضح مما تقدم أن هنالك العديد من التحديات التي تواجه التعليم المهني في المدارس الحكومية تتمثل في، عدم مواكبة المناهج للتطورات وسوق العمل، وضعف تأهيل الكوادر المتخصصة، ونظرة المجتمع النمطية والدونية، وانخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني، وغياب التوجيه المهني الفعال والمبكر، ومحدودية الموارد المالية والتقنية، ويتفق هذا ودراسة الشارف (2022) التي أظهرت وجود العديد من المعوقات التي تواجه التعليم المهني في ومنها نقص الكوادر التقنية، وانخفاض أعداد المعلمين المؤهلين والمدربين، ونظرة المجتمع السلبية تجاه هذا النوع من التعليم، وقلة الموارد المالية، ودراسة أيونميكي وآخرون (Ayonmike, 2015) التي بيّنت أن التعليم المهني والتكنولوجي في نيجيريا يعاني مشاكل عديدة أهمها: قلة التمويل، وضعف كفايات المعلمين في التعليم المهني.

رابعاً: نتائج السؤال الرابع ومناقشته:

ينص هذا السؤال على الآتي: ما الخطوات والإجراءات التربوية والعملية التي ترى أنها ضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، سواء على مستوى المناهج أو الكوادر أو البيئة التعليمية؟

وللإجابة عنه، اعتمد على المقابلات، والأدبيات، والتقارير، المتصلة بالخطوات والإجراءات التربوية والعملية التي تعتبر ضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، سواء على مستوى المناهج أو الكوادر أو البيئة التعليمية.

وأورد العوضي (2015) أن من أهم سبل تطوير التعليم المهني في المدارس يتركز في التخطيط السليم ما بين المؤسسات التعليمية وقطاع العمل في المصانع والشركات، من خلال طرح برامج يحتاجها سوق العمل، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم المهني، وتوفير بنية تحتية قوية، بالإضافة إلى توفير معلمين متخصصين ومدربين لتدريس مساقات التعليم المهني، توافر لديهم القدرات والمهارات اللازمة.

إن السياسات التربوية والتعليمية دور كبير في دعم التعليم المهني في فلسطين من خلال العمل على تعديل بعض السياسات التربوية المطروحة، فيما يخص المناهج الدراسية، بحيث يتم إعداد مناهج ملائمة، تتناسب ومتطلبات العصر، وتوفير الموارد المالية والبشرية الازمة والمؤهلة للتعليم المهني، وزيادة عدد المدارس المهنية بالشراكة مع المجتمع المحلي، وأصحاب الشركات والمصانع.

كما أن تحسين جودة نظام التعليم المهني والتدريب بما يتوافق مع النظم العالمية يتم من خلال تحقيق تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المعايرة للمعايير العالمية. وتمكين المتعلم والمدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل. والتنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططه للمعلمين والمدربين. والتطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية. وتطوير منظومة تعليم فني وتدريب متكاملة ومتغيرة وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016).

وأكملت دراسة جابر (2022) على مجموعة من التوصيات والتي لا بد من العمل بها مثل تعزيز الثقة المجتمعية للتعليم المهني، وتفعيل دور الشراكة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني، وعمل نماذج لخطط تنموية تدعم التعليم المهني، وخريجيه.

ولعل تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني محلياً ودولياً، أهمية كبيرة في تعزيز ودعم التعليم المهني في المدارس الفلسطينية، من خلال توفير برامج مشتركة، وورش عمل للمعلمين والطلبة، تخضع للنقويم المستمر، والرقابة الإدارية، وتوفير الحوافز المالية للمعلمين والطلبة الذين يبدون تميزاً في إعداد المشاريع الخاصة بتخصص معين.

وخلصت المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، حول الخطوات والإجراءات التربوية والعملية التي تعتبر ضرورية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية، سواء على مستوى المناهج أو الكوادر أو البيئة التعليمية، إلى النتائج الآتية:

- تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم واحتياجات السوق، وحصلت على نسبة (92%).
- بناء شراكات مع مؤسسات محلية ودولية، وحصلت على نسبة (90%).
- تعزيز ثقافة الوعي المجتمعي نحو التعليم المهني، وحصلت على نسبة (90%).
- توفير برامج التدريب المستمرة للكوادر المتخصصة من المعلمين، وحصلت على نسبة (%)88).
- توفير بيئة مدرسية جاذبة وبنية تحتية سليمة، وحصلت على نسبة (85%).
- تطوير سياسات تربوية داعمة للتعليم المهني، وحصلت على نسبة (85%).

ويوضح مما تقدم أنه يمكن طرح العديد من الإجراءات التربوية والخطوات العملية للنهوض بالتعليم المهني في المدارس الفلسطينية تتعلق في تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم واحتياجات السوق، وبناء شراكات مع مؤسسات محلية ودولية، وتعزيز ثقافة الوعي المجتمعي نحو التعليم المهني، وتوفير برامج التدريب المستمرة للكوادر المتخصصة من المعلمين، وتوفير بيئة مدرسية جاذبة وبنية تحتية سليمة، وتطوير سياسات تربوية داعمة للتعليم المهني، ويتفق هذا ودراسة الخلف وعدد (2024) التي أوصت الدراسة

بضرورة تفعيل دور الإعلام الرسمي لنشر الوعي حول أهمية التعليم المهني، وتطوير المناهج الدراسية ضمن الخطط واعتماد مساق لمادة التربية المهنية، لتلبية احتياجات سوق العمل، وتصنيص ميزانية لهذا النوع من التعليم، ودراسة علي (2023) التي أكدت بضرورة تغيير النظرة السلبية تجاه هذا النوع من التعليم، ودراسة عبابة (2020) التي أوصت بضرورة اشراك أصحاب العمل في البرامج التدريبية في التعليم المهني من أجل الحصول على مخرجات تعليمية تناسب سوق العمل، ودراسة ساميلو (Samilo, 2019) التي أفادت أن الصين وأوكرانيا وضعـت خطـط استراتـيجـية لـتحـديث التـعلـيم المـهـنـي لـسد اـحـتـياـجـات سـوق العمل، ووضعـ مـسـار عملـ مـتكـامل لـالـتـعلـيم المـهـنـي، والـقـضـاء عـلـى نـقـص العـمـالـة المـاـهـرـة، وـدرـاسـةـ سـانـديـكاـ (Sandika et al., 2017)ـ التيـ أـكـدتـ بـضـورـةـ تـعـزيـزـ الشـراـكـةـ، وـتـطـوـيرـ المـناـهـجـ الـدـرـاسـيـةـ، وـتـوـفـيرـ بـرـامـجـ تـدـريـبـيـةـ فـيـ قـطـاعـ الـعـلـمـةـ وـالـمـشـارـكـةـ فـيـ تـقـيـمـ وـاخـتـارـ كـفـاءـةـ الـخـرـيجـيـنـ.

التوصيات

- الإيعاز لوزارة التربية والتعليم العالي بتطوير المناهج الفلسطينية بما يتناسب ومتطلبات التعليم المهني ومخرجاته لكي توائم متطلبات سوق العمل.
- بناء شراكات مجتمعية دولية ومحليـة، ومع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم التعليم المهني.
- تعزيز مفهوم التعليم المهني من خلال نشر الوعي المجتمعي والثقافة المجتمعية نحو التعليم المهني وتوجهاته.
- تطوير سياسات تربوية وتعلـيمـيـةـ دـاعـمـةـ لـالـتـعلـيمـ المـهـنـيـ مـطـابـقـةـ لـالـمـواـصـفـاتـ الـعـالـمـيـةـ.
- الاستفادة من قصص ونمادـجـ ناجـحةـ فـيـ مـجـالـ التـعلـيمـ المـهـنـيـ منـ خـلـالـ وـسـائـلـ إـلـاعـامـ الـمـخـتـلـفـةـ.
- تعزيز دور الإرشاد والتوجيه المهني في المدارس.

المقترحات

- إعداد المزيد من الدراسات حول مفهوم التعليم المهني وربطها بمتغيرات عديدة نظراً لقلة الدراسات في هذا المجال.

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. أبو راس، محمد. (2023). واقع التعليم المهني والتقني في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس ودور مديرى المدارس في تعزيزه، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
2. جابر،أمل. (2022). تصور مقترن للتعليم المهني في مدارس محافظة أريحا والأغوار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
3. جويلس، زياد. (2023). رؤية مقترنة حول تحديات التعليم المهني المدرسي وآفاق الاستهانة، مداخلة مقدمة خلال المؤتمر التربوي لمراكز الدراسات والتطبيقات التربوية (مخرجات وواقع التعليم الجامعي الفلسطيني بين فرص العمل المتاحة وقوافل البطالة الموجودة)، بتاريخ 22/9/2023، الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، فلسطين.
4. حلبي، شادي. (2012). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (28)، 397-434.
5. حلبي، شادي. (2012). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (28)، 397-434.
6. حلس، رائد وعيسي، محمود. (2014). مصادر الاختلالات الهيكيلية في سوق العمل الفلسطيني، بحث مقدم إلى المؤتمر الفلسطيني الرابع لتنمية الموارد البشرية: شركاء في تحدي البطالة وتأمين مستقبل أفضل للخريجين، جامعة فلسطين الأهلية، مركز تنمية الموارد البشرية بيت لحم 25-26/حزيران.
7. حдан، رباب. (2013). مدى تطبيق معايير جودة التعليم التقني في جامعة وكليات فلسطين التقنية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

8. حمدان، رضا والغول، كاظم. (2022). متطلبات التعليم المهني وعلاقتها بإيجاد بيئة جاذبة للطلبة من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية في العاصمة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. استرجعت بتاريخ 2025/7/2 من المصدر <https://search.mandumah.com/Record/1328063/Details>
9. خلف، رشا. (2021). أثر استراتيجية المرونة والتوضيح في التحصيل وتحسين مهارات الذكاء اللغوي والاتجاهات نحو مادة اللغة العربية لدى طلاب التعليم المهني في العراق، مجلة كلية المعرفة الجامعية، 32(4): 199-163.
10. الخلف، غسان وعداد، علي. (2024). متطلبات التعليم الثانوي المهني لتحقيق التنمية المجتمعية من وجهة نظر مديرى المدارس الثانوية المهنية بمحافظة حماة، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، 40(2): 1-21.
11. الدماغ، زياد وأبو حجير، طارق. (2022). واقع التدريب والتعليم المهني والتقني في فلسطين ودوره في ريادة المشروعات الصغيرة، المجلة العربية للإدارة، 42(1): 95-112.
12. الشارف، الشارف. (2022). التعليم المهني والتقني في بلدية العريان في الفترة (1986-2022)، مجلة علوم التربية، 14(1): 247-256.
13. شرقى، نسرين. (2022). تصور مقترن لمعايير الجودة للمدارس والمناهج الدراسية لمدارس التعليم المهني في العراق، مجلة الفتح، 27(3): 349-382.
14. العالول، رنا والعوضى، رافت. (2018). **أنموذج مقترن لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي**، بحث مقدم لمؤتمر "مستقبل التعليم المهني والتقني بمدارس التعليم العام في فلسطين" الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين.
15. عباينة، ابراهيم. (2020). واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، المجلة العربية للتربية النوعية، 4(15): 399-419.
16. علي، أمجد. (2023). دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 7(44): 52-65.
17. العوضى، رافت. (2015). واقع توافر التمكين المهني التكنولوجي لدى طلبة كليات التعليم التقني أمام التطورات **التكنولوجية الحديثة وسبل تطويره**، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع للتعليم والتدريب، كلية هشام حجاوى، جامعة النجاح، 15/نisan.
18. العيسى، صلاح. (2022). اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني في مديرية تربية البدية الشمالية، مجلة العلمية، 38(9): 208-226.
19. غول، عفاف ونجاة، يحياوي. (2020). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو التعليم المهني، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
20. قويسي، رافت. (2023). **الدور المستقبلي للإدارة المدرسية في ضوء تطبيقات الذكاء الإصطناعي (التعليم المهني** **حالات)**، مجلة الدراسات التربوية والانسانية، 15(4): 678-708.
21. المطر، محمد. (2021). التحديات العقدية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية، مجلة الدراسات العربية، 43(2): 1017-1024.
22. نور، جنى وعبوشي، مصعب ونواهضه، أمين. (2024). المشكلات الأكademية التي تواجه طلبة التعليم المهني الملتحقين بكلية الهندسة والتكنولوجيا في جامعة فلسطين التقنية خضوري في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 12(2): 206-228.
23. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2016). استراتيجية التنمية المستدامة، مصر 2030، محور التعليم والتدريب، متاح على: <http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2016/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9>
24. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني. (2008). قطاع التعليم في القدس الشريف، وحدة شؤون القدس، فلسطين.
25. وزارة العمل الفلسطينية. (2021). الاستراتيجية القطاعية للعمل، 2021-2023، رام الله، فلسطين.
26. خليفه، سحر. (2020). تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

- Ayonmike, C. S., Okwelle, P. C., & Okeke, B. C. (2015). Towards Quality Technical Vocational Education and Training (Tvet) Programmes in Nigeria: Challenges and Improvement Strategies. *Journal of Education and Learning*, 4(1): 25-34.
- Oviawe, J. I. (2018). Revamping technical vocational education and training through public-private partnerships for skill development, *Makerere Journal of Higher Education*, 10(1): 73-91.

3. Samilo, A. (2019). Comparative analysis of the feature of the process of modernization of vocational education in China and Ukraine, **Open Journal of Social Sciences**, 7(12): 152-175.
4. Sandika, I. K., Slamet, S., & Usman, H. (2017). Partnership model of vocational education with the business sector in civil engineering expertise program of vocational secondary schools, **Jurnal Pendidikan Vokasi**, 7(3): 247-261.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.